



Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين

محضر لقاء توعوي تنظمة لجنة المالية

بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية
الثلاثاء الموافق ٣١ يناير ٢٠٢٣ - بمقر الجمعية

عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين لقاءً توعوياً برئاسة الأستاذ / ماجد عز الدين وبحضور الأستاذ/ محمد المعتز – رئيس لجنة معايير المحاسبة والمراجعة في جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ومجموعة من أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين المهتمين بهذا الموضوع الحيوي الهام وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٣١ يناير ٢٠٢٣ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٠٦ لسنة ٢٠٢٢

بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية

لتعريف السادة الأعضاء بالتعديلات الجديدة وكيفية الاستفادة منها
في إعداد القوائم المالية لعام ٢٠٢٢

بدأ الأستاذ/ ماجد عز الدين – رئيس لجنة المالية بالجمعية حديثه موضحاً أنه نتيجة للتباطؤ في العديد من إقتصاديات الدول الكبرى بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع و حدوث اضطراب في سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن وزيادة أسعار الفائدة في البنوك كل ذلك أدى إلى حدوث تضخم غير مسبوق أثر على الإقتصاد العالمي، وأثر ذلك على تحريك سعر صرف خلال شهري مارس وأكتوبر ٢٠٢٢ تحركاً غير إعتيادياً أدى إلى انخفاض قيمة الجنية المصري أمام الدولار الأمريكي.

وما ترتب على ذلك من تأثر الشركات التي لديها إلتزامات كبيرة بالعملة الأجنبية سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل بخسائر فروق عملة إستثنائية نتيجة إعادة ترجمة تلك الأرصدة وفقاً لسعر الصرف بعد تحريكه وإنعكاس تلك الخسائر على نتائج أعمال الشركات بقائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائر) وتأثر الأداء المالي لتلك الشركات.

ثم بدأ الأستاذ/ محمد المعتز – الخبير المالي و رئيس لجنة معايير المحاسبة والمراجعة في جمعية

المحاسبين والمراجعين المصرية حديثه موضحاً أن الهدف من ملحق (ج) هو وضع معالجة محاسبية خاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على القرار الإقتصادي الإستثنائي المتعلق بتحريك سعر الصرف وذلك بإضافة فقرة رقم ٢٨ من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١٣) والذي يوضح آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والتي تتطلب الإعتراف بفروق العملة ضمن قائمة الدخل.

وأوضح سيادته أنه يسمح للمنشأة التي لديها إلتزامات قائمة بالعملة الأجنبية وتكون مرتبطة بأصول ثابتة أو إستثمارات عقارية أو أصول غير ملموسة بإستثناء الشهرة أو أصول تنقيب وتقييم أو أصول حق إنتفاع عن عقود تأجير مقتناة قبل تاريخ تحريك سعر الصرف وما زالت موجودة وتعمل يسمح بالإعتراف بفروق العملة المدينة الناتجة عن الجزء المسدد من هذه الإلتزامات خلال الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية بالإضافة إلى فرق العملة الناتج عن ترجمة الرصيد المتبقي من هذه

الإلتزامات في تاريخ إقفال القوائم المالية وأوضح سيادته أنه تسمح المعالجة للمنشأة بالإعتراف بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في نهاية يوم تاريخ إقفال القوائم المالية للفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية

كما أكد سيادته أن تاريخ تحريك سعر الصرف هو يوم ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ وأوضح سيادته أنه لا يجوز إلا للمنشآت التي يكون عملة القيد لديها هي الجنيه المصري، وأكد أنه يجب ألا يزيد صافي التكلفة المعدلة عن القيمة الإستردادية للأصل والتي يتم قياسها وفقاً للمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعد فيما يعرف باسم " إضمحلال الأصول " وأوضح سيادته أنه يتم إدراج مبلغ فروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية في الأرباح أو الخسائر المرحلة في نهاية نفس الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية.

وتابع سيادته أن على المنشأة التي إختارت تطبيق المعالجات المحاسبية مراعاة الإفصاح سواء عن فروق ترجمة العملة الذي تم إضافته إلى تكلفة الأصول أو الإفصاح في قائمة الدخل عن أثر تطبيق المعالجة المحاسبية على النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط

التالية:

- شروط رسملة فروق العملة:-
 - اقتناء الأصل قبل تحريك سعر الصرف
 - التمويل المتعلق بالأصل تم بعملة أجنبية
 - فروق العملة متعلقة بالفترة
 - الأصل لازال موجود ويعمل
 - لا تزيد قيمة الأصل بعد رسملة فروق العملة عن:القيمة الاستردادية للأصل/ قياس الاضمحلال
- رسملة فروق العملة تكون لكل من أصول حق الإنتفاع، الإستثمارات العقارية، أصول التنقيب والتقييم، الأصول الغير ملموسة بخلاف الشهرة، الأصول الثابتة سواء كانت مجتمعه أو كل أصل على حدى
- يجب الإفصاح عن مبلغ فروق العملة المدرجة ضمن الدخل الشامل الأخر (قبل الضريبة) وما تم ترحيله منها إلى الأرباح/الخسائر المرحلة ومبلغ الضريبة والتأثير على النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الربح أو الخسارة.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام الأستاذ/ ماجد عز الدين – رئيس اللجنة بتوجيه الشكر إلى للأستاذ / محمد المعتز – الخبير المالي ورئيس لجنة معايير المحاسبة والمراجعة في جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية والسادة الحضور من أعضاء الجمعية على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء